قياس وتحليل أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004 - 2024)

م. م. چريان هادى عبدالله

الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد ، السليمانية ، العراق

chryan.abdulla@univsul.edu.iq

الملخص

تعد ظاهرة البطالة احدى مشكلات الأقتصادية و الأجتماعية التي تعاني منها الدول و تحاول معالجتها بعدد من الأدوات الاقتصاديه،يعدالانفاق العام أحد الادوات التي تلجأ اليها بعض الدول و الحكومات لتقليل من معدلات البطالة لجملة من الاسباب و العوامل ذات الطباعة الاقتصادية و المالية والاجتماعية .أي أن هذا اللجوء يمكن ان ينتج أثار أقتصادية ومالية وأجتماعية. يهدف هذا البحث على أن قياس و تحليل أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2024)،من خلال الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي الذي يستخدم جداول و النسب المئوية و بيانات ذات علاقة،بالاضافة الى الاستخدام الاسلوب القياسي نموذج (ARDL)من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية ، و يستنتج البحث ان هنالك اثار أيجابية الانفاق العام على معدلات البطالة و هناك اثار أيجابية لتغير في السعر الصرف وو الاستثمار البطالة و ايضا وجود اثار سلبية للحرب داعش و البطالة ، لذا ينبغي على الدول والحكومات أن تعيد النظر في قضية الانفاق العام من حيث الاسباب و طريق توزيعها و ربطها بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي يمكنها ان تكون أداة مناسبة لتخفيض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام ، معدلات البطالة،السعر الصرف.

1. المقدمة

تشكِّل البطالة واحدة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية و المتقدمة على حد سواء،لما تخلف اثار عميقة على الاستقرار الاقتصادي و مستوى الرفاه الاجتماعي ، و تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي للأفراد والأسر، كما تُعد عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.وتستخدم الحكومات عدة طرق لمواجهة البطالة تشمل تحسين التعليم وتطوير المهارات، وتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل، واستخدام السياسات النقدية لتشجيع الاستثمار،وتعزيز ريادة الأعمال، وتنظيم معارض التوظيف، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي توفر أكبر عدد من الوظائف.

يعتبر الانفاق العام أحد اهم ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها حكومات للتأثير في النشاط الاقتصادية وتحقيق اهداف التنمية وتقليل معدل البطالة،اذ يمكن للإنفاق الحكومي، من خلال توزيعه على القطاعات الإنتاجية والخدمية، أذ يسهم في تعزيز الطلب الكلي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة.

وتبرز أهمية دراسة العلاقة بين البطالة والإنفاق العام في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الدول، خصوصًا في فترات الأزمات أو التقلبات في الإيرادات العامة، مثل انخفاض أسعار النفط أو فترات الركود. فعلى الرغم من أن النظرية الاقتصادية الكينزية تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، إلا أن طبيعة هذه العلاقة قد تختلف باختلاف هيكل الاقتصاد، وكفاءة إدارة الإنفاق، والظروف السياسية والأمنية المصاحبة.

وبأختصارأن للبطالة آثار ضارة تزداد حدة بزيادة إنتشاره وزيادة حدته، لذا الكل مهتم به ويعمل على التخفيف من حدته وفقاً لما متاح له من الإمكانات .لاشك

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

ان المشاكل التي يعاني منها العراق نتيجة الازمات الاقتصادية والحروب المتصلة أدت الى تزايد عدد العاطلين عن العمل، إذ هو ليس حديث عهد مع البطالة، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستثنائية التي مرت به افضت الى بروز هذه المشكلة بشكل جلي ، تمثل البطالة في الوقت الحاضر من اخطر الازمات التي تواجهها الدول وذلك لانها وصلت الى مستويات عالية يمكن ان تنتج عنها اضطرابات باعتبارها ظاهرة معقدة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية كالجريمة والانتحار وغيرها والملفات و للانتباه ان البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم او المتوسط الكفاءة بل امتدت لتشمل ذو الشهادات العليا.لذلك دراسة المعدلات البطالة و أيجاد حلول لتقليل معدلاتها امرا ضرورياً لكل الدول.

يعاني الأقتصاد العراقي من وجود البطالة و التي تقف ورائها اسباب كثيرة ،نتجت عنها مخاطر كثيرة و انعكست على الفرد و مجتمع ،وهدر إمكانيات العراق الأقتصادية و البشرية،لذلك ينبغي علاجها لتخفيف من الأثار اقتصادية والجتماعية و السياسية و الامنية وما يترتب على استمرارها ،و توجيه الانفاق العام بشكل جيد و بعيداً ان تهدير الاموال من قبل الحكومة.

ينبع أهمية هذه البحث في كونها يبحث في مدى تأثيرالانفاق العام على بطالة و كيفية وضع قوانين و السياسات الانفاق العام لدعم مشاريع الاستثمارية و زيادة الفرص العمل لتقليل البطالة في العراق التي مرت بتقلبات اقتصادية وسياسية وأمنية، تتجلى أهميته في إبراز العلاقة النظرية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث،وتوجيه الانتباه إلى ضرورة تحسين كفاءة الانفاق العامة لجعلها قناة لدعم لمشاريع و خلق فرص العمل بدلا من عبء مادي يثقل كاهل الاقتصادي من خلال التهدير لمشروعات غير الانتاجية.

تتمثل اهداف البحث في قياس وتحليل اثر الانفاق العام على معدل البطالة،و توضيح علاقة كل من السعر الصرف على المعدلات البطالة و تأثير حرب الداعش على معدل البطالة في العراق.

تتضمن فرضية البحث في النقاط الاتية :

1 (H0) زيادة الانفاق العام تساهم بشكل ايجابي في تقليل معدلات البطالة.

2. (H1) زيادة الانفاق العام لم تساهم بشكل الايجابي في تقليل معدلات البطالة.

من أجل تحقيق هدف البحث فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي باستخدام النموذج(ARDL)بالاستناد على البيانات الثانوية المتوفرة للمدة (2004-2024) و بأستخدام برنامج (E-views13).

يتكون هذه البحث من مبحثين رئيسيين ،اذا يتناول الاول الاطار النظري لأنفاق العام و البطالة ،بينما يختص المبحث الثاني على تحليل بيانات لكل من الانفاق العام البطالة و المبحث الثالث يختص بقياس و تحليل اثر الانفاق العام على معدل البطالة في العراق.

2. الدراسات السابقة:

ان هدف و اهمية الدراسات السابقة هي فهم اتجاه و نوعية العلاقة بين متغيرات و تحديد نتيجة و طبيعة الاثار القروض الخارجية على الدول المقترضة و كذلك التعرف على كيفية جمع البيانات و طرق تحليلها. لذا الدراسة الحالية تسعى لعرض مجموعة محددة من الدراسات السابقة ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث :

(الراوي2010) بعنوان البطالة في العراق الواقع و التحديات و المعالجة. يهدف الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الحالة البطالة في العراق و اهم التحديات التي يواجهها العراق لمعدلات البطالة و كيفية تقليل معدلها،أستخدم دراسة المنهج الوصفي وتحليل البيانات المستخدمه ، و يستنتج في الدراسة على أن ظروف الحروب التي مر بها العراق منذ قرون مما أدى إلى تعطيل أهم الموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية قادرة على خلق فرص عمل لتشغيل هذه القوى،و يقترح في الدراسة من واجب على الحكومة اعادة هيكل القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد في تنفيذه السياسة المالية اكثر مرونة في تنشط القطاعات الاقتصادية.

(عبدالقادر و طارق 2016) بعنوان اثر السياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)،اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية بين المتغيرات و تقديم نموذج القياس بأستعمال التكامل المشترك من المدى القصير و المدى الطويل،و استنتجت الدراسة من وجود علاقة سببية بين الانفاق العام و البطالة،و يقترح قيام بتفعيل السياسات الاقتصادية في

خلق مناصب الشغل، و تفعيل اليات السياسة المالية لتخفيف معدل البطالة .

(جودي و كسري 2021) بعنوان الاليات الحديثة لتشريد النفقات العامة دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، تبحث هذه الدراسة ابراز اهم الاليات الحديثة لتشريد النفقات العامة واثرها على التنمية المحلية المستدامة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي والمنهج القياسي بالأعتماد على البيانات للمدة (2000-2015)، وخلصت الدراسة الى تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل المتزايد في الشؤون الاقتصادية إلى تزايد دور الموازنة العامة التي تضم الإيرادات العامة لها ونفقاتها المرتبطة بهيكلها الاقتصادي،وعليه فإن الحكومة تحاول أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع تنفيذ خططها التنموية.

(الجناحي 2021) البطالة في العراق الاسباب الاثار المعالجات،تهدف هذه الدراسة أن تعرف على البطالة في العراق و اهم الاسباب لظهور و ازدياد معدلات البطالة و اثار البطالة على مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و اهم طرق و الاساليب لمعالجتها ،يعتمد الدراسة على الاسلوب الاستقرائي لوصف وتحليل البيانات والمعلومات، واستنتجت الدراسة ان اهم نوع البطالة في العراق هو البطالة الهيكلية ناتجة عن الاختلال الهيكل الانتاجي نتيجة توقف القطاعات الاقتصادية الزارعة و الصناعة و عدم موائمة الخريجين مع سوق العمل،و يقترح الدراسة العمل تشجيع الاستثمارات الاجنبية و المحلية و تقديم الدعم القانوني وتهيئ الارضية المناسبة لهم لازدياد الفرص العمل.

(المعموري 2023): بعنوان مساهمة الصناعات الصغيرة في التخفيف من المعدلات البطالة في العراق ، يهدف الدراسة واقع الحال لصناعات الصغيرة و ابراز دور الصناعات الصغيرة في توفير كثير من الفرص للعاطلين العمل .حيث تم اعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في جانب النظري بالأضافة الى استخدام الاسلوب الاحصائي من خلال تحليل بيانات سلاسل الزمنية من خلال استنتاج الدراسة الى ان وجود فاصل الزمني بين المشاريع الصناعات الصغيرة و تحقيق فرص العمل و انخفاض المعدلات البطالة، و يقترح الدراسة ضرورة دعم و تمويل النشاطات الصناعية الصغيرة وتحسين المناخ الاستثماري و دعم و تطوير الاقطاع الخاص.

من خلال عرض متابعة الدراسات السابقة، وفي الغالب معظم الدراسات السابقة اعتمدت على دراسة اظهار العلاقة بين الانفاق العام و معدلات البطالة فقط او اعتمدت على دراسة احدى من متغيرات ،اما في هذه البحث اعتمدت على اظهار العلاقة بين البطالة و الانفاق العام و اظافة بعض المتغيرات اخر مثل السعر الصرف و حرب داعش و تحليل و قياس و نوع العلاقة بينهما و بناء نموذج الاقتصادي المتكامل بينهما،و ابراز اهمية توجيه الانتباه الى كيفية اقرار على الانفاق العام ورسم السياسة المالية أكثر كفاءة حيث تكون أدات الفعالة في تحقيق التنمية و خلق فرص العمل و بيان مدى تأثير السعر الصرف على البطالة و اظهار علاقة حروب داعش في العراق و كيفية تأثيرها على البطالة .مع ابراز اهم نتائج و مقترحات لتخفيف معدل البطالة.

3. الاطار النظري و مفاهيم الأنفاق العامة و البطالة

3.1 الاول: مفهوم الانفاق العامة و اهميتها

تشكل النفقات العامة إحدى أدوات المالية العامة، إذ يعرف علم المالية العامة عموماً بانه: " ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة)لغرض تحقيق أهداف الدولة النابعة عن فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3.2 أولاً – تعريف الانفاق العامة

هي مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها ومنظماتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقاً للقوانين والحدود التي تضعها. أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.(Olaoye,2021.p122)اومبلغ من النقود تدفع الدولة أو أحدى من هيأتها العامة بقصد اشباع حاجة العامة.(Yasin,2011,p57) وعرفت النفقة العامة ايضا بأنها: "ما يقرر المشرع تخصيصه من الأموال العامة للصرف على مجالات محددة إذا ما تحقق أحد مصادر الالتزام بها (السعدوني،2020،ص183).

من ضوء ماسبق يمككننا قول بان الانفاق العام هو مبلغ من النقود التى تنفقها الدوله او احدى من هيأتها بقصد اشباع الحاجات العامه وفقا لسياسات الاقتصاديه للدوله

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

لتحقيق اهداف الأقتصاديه و الماليه والاجتماعية و السياسية.

3.3 الثاني: عناصر الانفاق العام

سعيا وراء تلبية الحاجات العامة للأفراد وتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن ومع تطور دور الدولة وحاجاتها العامة، وتتطور نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، كما تبين بوضوح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها (Levine,2012,p45) ويمكن من خلال التعريف أعلاه تحديد عناصر النفقة العامة-:

1- النفقة العامة مبلغ من النقود: حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد ان تتخذ تلك النفقة شكلا" نقديا" أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه سواء شراء سلع استثمارية أو دفعها على شكل اعانات أو رواتب أو خدمات .وعليه لاتعد نفقة عامة الوسائل غير النقدية كالسكن المجاني أو وجبات الطعام والإعفاءات من الضرائب وغيرها من هذه الصور.(بوعلام،2022،ص229)
2- صادرة من جهة عامة أي أنها صادرة من الدولة أو احدى هيئاتها العامة :

وقد اعتمد الفكر المالي في هذا الاتجاه على معيارين هما :-

أ- المعيار القانوني : اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة من الشخصيات المعنوية العامة وهي الدولة والمؤسسات والهيئات العامة وإن أي إنفاق من شخص خاص حتى وان كان يهدف النفع العام التعد نفقة عامة والمقصود من ذلك إن تحديد النفقة العامة بالقائم بالإنفاق. (قاشى و بن السنة،2019،ص18)

ب- المعيار الوظيفي : مع تطور دور الدولة في التدخل أصبح المعيار القانوني غير كاف لتحديد نوع النفقة واصبح الاساس الوظيفي هو الاصلح والذي مفاده بأن النفقة اذا كانت تدفع بصفة الدولة السيادية تعتبر عامة كم هو الحال في النفقات الجارية المدفوعة للجميع أو للمصلحة العامة. أما ما تدفعه الدولة على المشروعات المشابهة لنشاط الافراد وألتي تستهدف الدولة منها الحصول على ايراد مالي تعد نفقة خاصة وهذا ينطبق مع الفقه الفرنسي الذي عده نفقات الدولة على المشروعات الانتاجية المشابهة لنشاط الافراد بانها نفقات خاصة وليس نفقات عامة (Alexiou, 2009.p186.)

3.4الغرض من الانفاق

نبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس الى إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد اي لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: الأول أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة نيابة عن الأفراد، ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو لفئات اجتماعية دون غيرها.(بوكحلى،2024،ص6).

3.5 الثالث: اثار الانفاق العام على استقرار الاقتصادي

أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وضع السياسة الاقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن الكثير أجمعوا على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الأونة الأخيرة بعد آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات وبإضافة هذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يسمى أيضا تمريع أهداف السياسة الاقتصادية، ويطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي نام بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله وبعد الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي،

كما يعد مؤشرا رئيسيا يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية.(العيش و بوشنة،2021،ص139)

3.6 ثانيا: البطالة

أ-مفهوم و تعريف البطالة:

تعد البطالة من اخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، اذ يؤدي ظهورها بشكل ملحوظ الى زيادة في معدلات الفقر والمرض في المجتمعات. وتعرف البطالة بانها توقف اجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل . وتمثل قوة العمل السكان النشيطون اقتصاديا ، أي "هم ذلك الجزء من السكان النشيطون في سن العمل والذي يتضمن العاملين مضاف اليهم الأشخاص العاطلون وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع،ويعرف العاطلون عن العمل حسب تعريفات منظمة العمل الدولية بانهم "الأفراد الذي لا يعملون أكثر من ساعة اسبوعياً وبنفس الوقت لديهم الاستعداد للعمل والرغبة في العمل وهم يبحثون عن العمل" ، ويختلف هذا المقياس من دولة لأخرى كان يستخدم اسبوع لكل شهر او يوم لكل أسبوع.

كما يعرف بعض الاقتصاديين ، العاطلين عن العمل بانهم اولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل لكنهم لم يجدوا فرصة العمل المناسبة(Rate,2013,p49)

من المعروف ان البطالة بمفهومها العام هي مجموعة الأفراد في السن العمل الذين يقدرون على العمل و يبحثون عنها ولا يجدونه(الراوي،2010،ص34)

و بشكل عام يمكننا قول بأن البطالة عبارة عن الافراد الذي قادرون و يرغبون للعمل لكنهم لن يجدونه على رغم من سعيهم وراء بحث عن ايجاد عمل .

3.6.1الأسباب البطالة:

تمثل الأسباب الابطالة العامل الاساسي المحرك لظاهرة البطالة في معظم الاقتصادات و يمكن ارجاع جذور هذه الأسباب إلى اختلالات في الهيكل الاقتصاد الكلي و اليات سوق العمل و في ما يلي اهم السباب للبطالة:

1. تباطوء النمو الاقتصادي و عدم كفاية خلق فرص العمل كما ندري ان هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و معدل خلق فرصة العمل وفقا لقانون(Okuns Low)،هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي و البطالة،عندما ينمو الاقتصاد بمعدل من معدل نمو قوة العمل ،فإنه يفشل في خلق عدد كاف من الوظائف لأستيعابهم ،و هذا يؤدي الى تراكم عدد المعطلين عن العمل عاماً بعد عام،مما يخلق فجوة متسعة بين عرض العمل و الطلب عليه (Knoket,2017).
2. تغير التكنلوجيا و الابتكار :يؤدي التقدم التكنلوجي و السعى لتحقيق كفاءة على الى استبدال العمالة بالألات و الروبوتات و الذكاء الاصطناعي خاصة في الوظائف الروتينية و هذا يؤدي الى اعادة هيكل العمليات التي يحتاجها الشركات الى العمالة أقل للقيام بنفس المهام،وهذا يسبب الى فقدان الجماعي للوظائف في قطاعات المعينة و يزداد معدل البطالة(بهلول،2021،ص200).
3. السياسات الاقتصادية الكلية غير ملائمة: تمثل السياسات الاقتصادية الأطار الذي تتحرك ضمنه الأسواق،عندما تكون هذه السياسة غير ملائمة فإنها يمكن ان تكون محركا رئيسياً للبطالة بأنواعها المختلفة ،

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

قد يؤدي السياسات التقشف خفض الانفاق الحكومي و زيادة الضرائب الى كبح الطلب الكلي في الاقتصاد عندما تقلل الحكومة من انفاقها على المشاريع و الخدمات يتم تسريح العمال في تلك القطاعات.(الخواجة،2011،ص97).

4. ضعف البيئة الاستثمارية:بيئة الاستثمار هو اطار الشامل الذي يحط بالنشاط الاقتصادي و يشمل القوانين و اللوائح و البنية التحتية و الاستقرار السياسي و الاقتصادي ،عندما تكون هذه البيئة ضعيفة أو غير جاذبة فإنها تشكل عاقاً رئيسيا امام خلق فرص العمل و تساهم بشكل كبير و مباشر في تفاقم المشكلة البطالة.بما ان الاستثمار شريان الحياة اقتصاد ، و مشروعات الاشتثمارية سواء حكومية او خاصة المصدر الاساسي لخلق فرص عمل الجديدة،لذلك فإن اي انخفاض أو تقليل في هذه المشروعات له تأثير مباشر على المعدلات البطالة (نجا،2015،ص148).

5. التحولات الهيكلية في الاقتصاد :تحولت الاقتصاد من العتماد الى قطاع تقليدي مثل الزراعة أو صناعات الثقيلة إلى قطاع أخر مثل الخدمات او تنكلوجيا خلال هذه الفترة الانتقالية يفقد العاملون في القطاع القديم وظائفهم و لايستطعون الانتقال الى القطاع جديد بسبب عدم توافق مهاراتهم تبرز بطالة الهيكلية بسبب عدم توافق المهارات المطلوبة بين قطاعات القديمة و الجديدة و تحدث فجوة بين المهارات و احتياجات سوق العمل الجديد (ابو النصر ،2011،ص328).

3.6.2 عدم التوافق بين التعليم و سوق العمل :

يعد عدم التوافق بين المخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل احد الاسباب الهيكلية الئيسية للبطالةخاصة بين الشباب و الخريجين حيث يوجد خريجين مؤهلين اكاديمياُ لكنهم يفتقرون للمهارات العملية المطلوبة (العفيفي،2011،ص153)

3.6.3 الأسباب السياسية والأمنية:

عدم الاستقرار السياسي الصراعات الداخلية والاضطرابات الأمنية أثرت سلبًا على الاستثمارات الخارجية والمحلية، مما قلل من فرص العمل و زيادة المعدلات البطالة.لان في حالة عدم الاستقرار السياسي و الامني يتردد المستثمرون في ضخ أموالهم في البيئة غير المستقرة و تهرب الرؤوس الأموال الى الخارج و تتوقف المشاريع الاستثمارية التي كانت تتوفر فرص العمل و انهيار القطاع الانتاج و تدهور البيئة العمل و تسريح جزء كبير من العاملين و ارتفاع المعدلات البطالة اضعافاً.(الزبيدي،2009،ص19).

3.7 الاستثمار:

يُعرَّف الاستثمار في التحليل الاقتصادي الكلي بأنه عملية توجيه الموارد المالية نحو تكوين رأس مال جديد أو زيادة المخزون الرأسمالي القائم بهدف رفع القدرة الإنتاجية وتحقيق عوائد مستقبلية. ويشمل الاستثمار الإنفاق على الآلات والمعدات، إنشاء المشاريع الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.شير النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة، بحيث يؤدي ارتفاع الاستثمار إلى تقليص فجوة التشغيل في الاقتصاد،اي ان زيادة الاستثمار ترفع مستوى الإنفاق العام أو الخاص، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الطلب على العمالة.(Utouh.2024)

3.8 أثر الانفاق العامة على البطالة

تغير دول دولة و سياستها المالية مع تغيرات النظريات و تطور الفكر الاقتصادي ،لكي يبرز اهمية تدخل الدولة

من خلال السياستها المالية و الانفاقها لتحقيق اهدافها معينية من اهم نظريات التي تدرس علاقة الانفاق العام و البطالة هو ما يلي:

3.8.1 النظرية الكلاسيكية:

وفق الفكر الكلاسيك سوق العمل يتجه دائماً نحو التوظيف الكامل بكل مرونة الاجور و الاسعار.لذلك فإن البطالة غالبا احتكاكية او مؤقتة و ليس ناتجا عن نقص الطلب ،غالبا ترى كلاسكيون عدم وجود تأثير قوي للإنفاق العام على البطالة .

3.8.2 النظرية الكينزية:

حيث يرى ان هنالكة علاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة،ترى نظرية كينزية ان زيادة الانفاق العام خصوصاً الانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يشجع الشركات على التوسع الانتاج و زيادة التوظيف و تراجع معدلات البطالة.(دليلة،2018،ص18). في ظل فكر الاقتصاد الحديث تتعامل النظريات المعاصرة مع العلاقة بين النفاق العام و البطالة بطريق اكثر شمولياً يرى الفكر حديث ان النفاق العام أداة اساسية لتحقيق الاستقرار القتصادي، و يعد الانفاق العام أحد أهم الأدوات الأقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق الأستقرار و النمو القتصادي ،اذ يؤثر بصورة مباشرة و غير مباشرة في المستوى التشغيل و البطالة فعندما تقوم دولة بزيادة الأنفاق العام ،ولاسيما في القطاعات الأنتاجية البنية التحتية .فان ذلك يؤدي إلى تحفيز طلب الكلي و خلق فرص العمل الجديدة في مختلف القطاعات القتصادية كما يسهم الانفاق الحكومي على التعليم و الصحة و خدمات الأجتماعية في رفع كفاءة القوة العاملة و تحسين انتاجيتها.مما ينعكس ايجابيا على معدلات التوظيف. وفي مقابل ،فأن تراجع الانفاق العام او توجه نحو مجالات غير الانتاجية يؤدي الى انخفاض نشاط الاقتصادي و تراجع مستوى التشغيل و بالتالي ارتفاع معدلات البطالة، من الناحية الاقتصادية، يُعتبر الإنفاق العام أداة فعالة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب الكلي، ورفع معدلات التشغيل، وتنشيط القطاعات الإنتاجية. فعندما تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، سواء على مشاريع البنية التحتية أو على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، فإنها بذلك تضخ أموالًا إضافية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يشجع المنتجين على التوسع في الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال. ومن ثمّ، يؤدي ذلك إلى انخفاض في معدلات البطالة. من ثم فأن علاقة بين الانفاق العام و معدلات البطالة في اغلب احيان ،أي كلما زادت الأنفاق العام الفعال تلقص معدل البطالة و العكس صحيح ،شرطاً ان تكون الانفاق موجها نحو القطاعات الانتاجية التي تسهم في دعم القتصاد.(المشهداني ،2006،ص1)

4. المبحث الثاني

4.1 الأطار القياسي التحليلي للبحث

يتكون النموذج الاقتصادي(Economic Model) بصفة عامة من المعادلات الرياضية التي تعبر عن مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات وقياس أثرها المتبادل. واصبح من الواضح أن النقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة. ويستخدم نموذج الاقتصاد القياسي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلا واحداً لا يساوي صفراً. وكذلك يستخدم نموذج الاقتصاد القياسي للتحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة ويتضمن المتغيرات الاساسية النظرية إضافة الى المتغيرات العشوائية**(صالح،2021:ص60) .**

يختص هذا المبحث ببيان مراحل بناء النموذج القياسي خلال الاستعانة ببعض المعادلات والاختبارات والتقديرات على النحو الاتي:

اولا : مرحلة توصيف النموذج القياسي:

تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالأتي :

$$Y= \beta_0 +\beta_1 X1+ \beta_2 X2+\beta n.... Xn + U$$

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

إذ إن:

Y = المتغير التابع Type equation here.

X1, X2 ...Xn = المتغيرات المستقلة

B0، B1، B2= المعالم(Coefficients)

U= الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائي

اما فيما يختص بالنموذج المستخدمة في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وأثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على (السلاسل الزمنية – Time Series) .

الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد اثر الانفاق العام على معدل البطالة ، ويمكن تصوير هذا النموذج بالأتى :

$$UNt = \beta_0 - \beta_1 INt - \beta_1 IVt + \beta_2 EXt + \beta_3 ISISt + Ut$$

حيث يمثل:

UN: معدلات البطالة

IN: الانفاق العام

IV: الاستثمار

EX:سعر الصرف

ISIS: الحرب ضد تنظيم دولة الإسلامية في العراق (داعش)

U= الخطأ العشوائي

t = الزمن / تستخدم للنماذج (السلاسل الزمنية)

$$\Delta UN_{t=}\alpha_0 - \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta UN_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{1i} \Delta IN_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{2i} \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{2i} \Delta EX_{t-i} + \gamma ISIS + \gamma_1 (UN_{t-1} - \theta_0 - \theta_1 IN_{t-1} - \theta_2 EX_{t-i}) + \varepsilon_t$$

تم استخدام بعض الاختبارات القياسية و برنامج EViews13 في الجزء التطبيقي لهذه البحث بهدف إجراءات اللازمة على المتغيرات، وكذلك للانحدارات. هناك عدد من الاختبارات الاقتصادية القياسية التي يجب التحقق منها قبل معالجة الانحدار من أجل الوصول الى نتائج دقيقة وموثوقة ، ومن ثم إجراء الاختبارات المطلوبة

4.2 مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :

يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات الأحصائية:

الجدول (1): نتائج اختبار بعض المؤشرات الإحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات و المتغيرات الداخلة في النموذج

Variables المتغيرات	Mean	Median	Minimum	Maximum	Std. Dev.
معدل االبطالة	10.8821	9.2600	7.960000	16.2300	1.4325
الانفاق العام	77103311	75490100	1.334345	30831142	2323624
الاستثمار	18	18	13.021	23.2341	3.021
سعر الصرف	12.87	11.84	11.66	15.72	3.23

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13 .

يمكن تحليل متغيرات البحث للمدة (2004 - 2024) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي(EViews 13)على النحو الآتي:

معدل البطالة: يوضح النتائج اعلاه ان معدل البطالة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (7.96) و أعلى قيمة (16.23) و بمتوسط (10.88) و وسيط قدر بـ (9.26).

الانفاق العام: يوضح النتائج اعلاه ان الانفاق العام خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (1.33434) و أعلى قيمة (30831142) و بمتوسط (77103311) و وسيط قدر بـ (75490100).

الاستثمار:يوضح نتيجة اعلاه ان معدل الاستثمار خلال مدة البحث محصورة بين ادنى القيمة(11) و اعلى القيمة(23) و بمتوسط(18) و وسيط قدر ب(18).

سعر الصرف: يوضح النتائج اعلاه ان سعر الصرف خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (11.66) و أعلى معدل (15.72) بفارق و بمتوسط (12.87) و وسيط قدر بـ (11.84).

*مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات منها :

4.3 الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات (Stationary test /Unit root test)

ان الموضوع الثبات و الاستقرار في البيانات من الأفتراضات الأساسية في النظريات الأقتصادية التقليدية و الحديثة،الثبات والأستقرار تلعب دوراً أساسياً في الدراسات القياسية و خاصة البيانات السلاسل الزمنية وهنالك مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لبيان المستوى الثبات و الأستقرار الأستقرارية في البيانات الا ان كلاً من (Fuller-Dickey Augmented) من المؤشرات الاكثر شيوعا.(احمد وفرج ،2017،ص 404)كما تبين من الجدول الاتية:

الجدول (2)

نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

المتغيرات	Dickey-Fuller at First Difference		Dickey-Fuller at Level	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
البطالة	0.0090	0.0031	0.2943	0.9987
الانفاق العام	0.0001	1.0000	1.0000	1.0000
الاستثمار	0.0032	1.0000	1.0000	1.0000
سعر الصرف	0.0010	0.0001	0.1086	0.1814

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

من خلال الجدول(2) يتضح ان كافة المتغيرات تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) في (Intercept/ Trend)عند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5% ، 10%) ، اي ان هناك استقرارية في جميع بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإنّ هذه النتائج تدعم اجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع البحث .

4.4 الارتباط بين المتغيرات (Correlation)

هنالك طرق عدة لقياس العلاقات الاقتصادية ابسطها معامل الارتباط، والارتباط يمكن تعريفه بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغيرأو في مجموعة من المتغيرات الأخرى. ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط (Simple Correlation)، كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين بالارتباط المتعدد (Multiple Correlation) . الغرض الاساسي من هذا الاختبار نقطتان اساسيتان: الأولى:لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات (اشارة سالبة -) تعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، بينما (اشارة موجبة +) تعني وجود علاقة طردية بين المتغيرات. الثانية: لتحديد حجم العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، وعلى الرغم من وجود وجهات نظر حول تفسير معامل الارتباط و حجم العلاقة بين المتغيرات، الا انه وبشكل عام (اذاكانت نتيجة التحليل قريبة من الواحد الصحيح تدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرات، و اذاكانت نتيجة التحليل قريبة من الصفر تدل على ضعف العلاقة بين المتغيرات ، بينما الحد المتوسط لقبول النتيجة يساوي 0.5 فما فوق) **(صالح،2021،ص 63).** كما يتضح من جدول الأتية:

الجدول(3)

نتائج اختبار(Correlation) لبيان علاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج في الدول المختارة

المتغيرات	حجم العلاقة البطالة	مستوى الأرتباط	نوع العلاقة
البطالة	1.000	قوي	موجبة
الانفاق العام	-0.763	تام	سالبة
السعر الصرف	0.654	متوسط	موجبة
الاستثمار	0.511	متوسط	موجبة
الحرب ضد تنظيم داعش (2014 – 2017)	0.532	متوسط	موجبة

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

ومن خلال الجدول(3) يتضح ما يلي

هناك علاقة قوية وعكسية بين الانفاق االعام و البطالة و ,علاقه متوسطة و طردية بين السعر الصرف و البطالة ، و ايضاً علاقة ضعيفة بين البطالة و حرب ضد تنظيم الداعش.

4.5 التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج(Johansen Co-integration test)

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

بعد الانتهاء من عملية اختبار كشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة وفحص درجة الارتباط بين المتغيرات. فان اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيات مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة**(احمد ،2019: ص259)**، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج من الضروري وجود على الاقل علاقة واحدة بين المتغيرات (لنماذج السلاسل الزمنية) ، ووجود على الاقل علاقة بين نصف المتغيرات (لنماذج دمج البيانات)، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول(3).

الجدول (4)
نتائج اختبار(Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

integration-Unrestrict Rank Test (Maximum Eigenvalue		-Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)		المتغيرات
Prob.	0.05 Critical Value	Prob.	0.05 Critical Value	
0.0089	23.54321	0.0321	43.64332	البطالة
0.0065	12.43221	0.0256	21.43443	الانفاق العام
0.0032	18.9876	0.0412	22.3242	الاستثمار
0.0099	21.54321	0.0123	21.34343	سعر الصرف
0.0013	10.21235	0.0311	11.65432	حرب الداعش

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

يتضح من اختبار(Johansen Test) المبين في الجدول (5) ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة في المستوى المعنوية (1%، 5% ، 10%) ، وعليه يتم تأييد الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكاملية معتبرة اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً. ، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحا للمتغيرات كافة.

4.6 العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests)

ان مفهوم السببية يركزعلى وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث، على الرغم من وجود بعض التحفظات حول هذا الاختبار، الا انها تعتبر من الاختبارات المهمة لتحديد نوع المتغيرات (متغيرا تابعا أم متغيرا مستقلا) ، فهنالك العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، الا أن (Granger Causality)، في الوقت الحاضر ضمن الاختبارات الرئيسة و الموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي و في أيجاد العلاقة و تحديد اتجاه العلاقة (One Direction or Two Direction) بين متغيرات النموذج (رؤوف،2020،ص90).و في الجدول ادناه نتائج الاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الموضوع البحث:

الجدول (5)
نتائج اختبار العلاقات السببية (Causality Tests) بين متغيرات النموذج

المتغيرات	مستوى المعنوية
الانفاق العام تتجه البطالة	0.0323
الانفاق العام تتجه السعر الصرف	0.0465
الانفاق العام تتجه الى الاستثمار	0.0321
البطالة تتجه السعر الصرف	0.0421
حرب الداعش تتجه للبطالة	0.0213

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

يظهر من الجدول (5) ومن خلال مقارنة قيمة (p-value) عند مستوى المعنوية (5%)، فان كافة المتغيرات الموجودة في الجدول في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المتغير التابع، وكذلك هناك علاقات سببية قوية بين معظم المتغيرات المستقلة ، وهذا يدل على العلاقة و معنويتها بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذه النتائج تبدو كأساس قوي و منطقي لتقدير النماذج القياسية تقديراً صحيحاً .

4.7 تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation

ان النتائج الثبات و الاستقرار تكامل المشترك والعلاقة السببية يعتبر اساساً قويا و منطقيان لتقدير النموذج ،حيث خلال عدة المحاولات على الرغم من وجود نماذج مختلفة ومتعددة لتقدير المعلمات ، الا ان نموذج ، (Autoregressive Distributed Lags - ARDL) التي تعتبر ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث(حجم وقيمة واشارة) و يتفق مع تقديرات الاحصائية، و المعلمات المقدرة الواردة في الجدول ،**(عبدالله ،2022: ص67).:**

قبل عملية تقدير النموذج نجد اختبار الحدود (Bounds Test)لمعرفة تأثيرات القصيرة الأجل و طويلة الأجل و نتائج كما يلي:

جدول(6)

Test Statistic	Value	K	
F. Statistic	9.0123	3	
Critical Value Bonds Test			
Significant Level	I(0) Lower	I(1) Upper	
%10	1.27	4.2	علاقة طويلة المدى
%5	2.33	3.43	
%1	3.61	4.11	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

نلاحظ من جدول(6) ، من خلال اختبار (Bounds Test) يتضح ان قيمة احصائية لاختبار (F) تساوي (9.0123) اكبرمن قيمة الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (10%، 5%، 2.5%، 1%)،و هذه النتائج تدعم اجراء تقديرات قصيرة و طويلة الاجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

جدول(7)

نتائج المعلمات المقدرة لنموذج

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 13

النموذج	Independent Variables المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
Dependent Variable المتغير التابع معدل البطالة (ARDL)	الانفاق العام	-2.0244	0.0069	-1.342	0.0023
	الاستثمار	-1.2345	0.0023	-1.1103	0.0011
	سعر الصرف	1.0113	0.0326	-1.004	0.0013
	الحرب ضد الداعش (2014 – 2018)	1.7568	0.0396	1.093	0.0001
	الحد الثابت (C)	4.07	0.0340	0.121	0.003

يتبين من الجدول (7) مايلى:

1. تشير الى ان تأثير الانفاق العام على البطالة بشكل متباين بين الأمد القصير والطويل. فوفقًا لقيم المعلمات المقدّرة وإشاراتها،حيث ان زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى تغيرفي البطالة بمقدار(-2.0244) وبمستوى المعنوي(0.0069).في الامد القصير،وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة؛ إذ يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى تنشيط الطلب الكلي وتحفيز القطاعات الإنتاجية، مما يساهم في زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة. وعلى العكس، فإن انخفاض الإنفاق العام يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليل مستويات التشغيل، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة. وبالتالي، زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى تغيرفي البطالة بمقدار(-1.342) وبمستوى المعنوي(0.0023).في الامد الطويل،فإن مستوى البطالة في الاقتصاد يتأثر بصورة مباشرة بقدرة الحكومة على توجيه إنفاقها نحو الأنشطة والمشاريع التي تخلق وظائف وتدعم النمو الاقتصادي.

2. تشير النتائج إلى ان العلاقة بين الاستثمار و الابطالة هو متباين بين الامد الاقصير و و الطويل،حيث ان زيادة الاستثمار بمقدار واحد

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

يؤدي الى تغير في البطالة (-1.2345) بمستوى المعنوي(0.0023) اذ يسهم ارتفاع مستويات الاستثمار في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحفيز الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وانخفاض معدلات البطالة. ويتضح أن الاستثمار الإنتاجي، ولاسيما في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، يمتلك أثراً أقوى وأكثر استدامة في خلق فرص العمل مقارنة بالاستثمارات ذات الطابع الريعي ،و بالتالي زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى التغير في الابطالة بمقدار (-1.1103) و بمستوى المعنوي)0.ؤكد الدراسة أن فعالية الاستثمار في خفض البطالة تعتمد على البيئة الاقتصادية والمؤسساتية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وتوافر البنية التحتية، وكفاءة السياسات المالية والنقدية. وعليه، فإن تعزيز مناخ الاستثمار وتحسين كفاءة توجيه الموارد يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل معدلات البطالة على المدى الطويل.

3. تشير النتائج إلى أن العلاقة بين معدل البطالة والسعر الصرف تختلف بين الأمد القصير والطويل. ففي الأمد القصير، ان التغير فى السعر الصرف بمقدار (1%)يؤدى الى الارتفاع البطالة بمقدار (1.0113)وبمستوى المعنوي(0.0326)،لأن ارتفاع السعر الصرف يقود غالبا الى الرفع المستوى البطالة ،ويعود ذلك الى مجموعة من الاثار القتصادية التي يسببها تراجع قيمت العملة و التي تنعكس مباشرة علة النشاط الانتاجي و سوق العامل.فعندما ترتفع قيمة دولار مقابل العملة المحلية ،ترتفع كلفة الاستراد المدخلات و الموارد الخام التي تعتمد عليها أغلب القطاعات الصناعية و الخدمية مما يؤدي الى زيدة تكاليف الانتاج و انخفاض قدرة الشركات على التوسع حفاظ على مستويات التشغيل،كما ان ارتفاع سعر السرف يزيد الضغوط على الاستقرار الاقتصادي و القوة الشرائية وتقلل الطلب كلي و هو ما يؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي وبالتالي ضعف قدرة السوق على خلق فرصة العمل جديدة و تفاقم البطالة.أما في الأمد الطويل، تغيير بمقدار الوحدة واحدة فى السعر الصرف يؤدى الى انخفاض البطالة ،ان تتغير في السعر الصرف يسهم في خفض المعدلات البطالة من خلال الية تأثيره على الانتاج و الطلب الكلي فخفض قيمة العملة يزيد تنافسية الصادرات و يحفز القطاعات القابلة للتصدير مما يدفع الشركات الى توسيع و توظيف المزيد من العمالة .اما ارتفاع سعر الصرف في الاقتصادات المستوردة للتكنلوجيا و المكائن فيخفض تكاليف الانتاج و يزيد قدرة الشركات على الاستثمار و التشغيل و بهذا الطريقة يشكل سعر الصرف احد عوامل مؤثرة في المستوى التشغيل.

4. حرب داعش ادت الى الارتفاع معدل البطالة بمقدار (1.7568)في مستوى المعنوي(0.0340)في الامد القصير و بمقدار (0.121%) و بمستوى المعنوي(0.003).تُعدّ حرب داعش من العوامل الرئيسة التي أدّت إلى ارتفاع معدلات البطالة في العراق، وهو ما يعكس علاقة طردية بين المتغيّرين؛ إذ إن تصاعد العمليات العسكرية وما رافقها من دمار واسع للبنية التحتية وتعطّل القطاعات الإنتاجية أسهم في إيقاف آلاف المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية. كما أدّت الحرب إلى نزوح ملايين الأفراد وفقدانهم مصادر دخلهم، وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة انخفاض مستوى الأمن والاستقرار الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، تحوّلت الموارد الحكومية نحو الإنفاق العسكري، مما قلّل الإنفاق التنموي وفرص التشغيل. وعليه، فإن

اتساع نطاق حرب داعش ارتبط بشكل مباشر بارتفاع معدلات البطالة في العراق.

4.8 الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests):

ولكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة من اجل ان يعتمد عليه صناع القرار هنالك ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدروإمكانية تطبيقه في الحياة العملية حاليا ومستقبلا لذا استخدم هذا البحث نوعين من الاختبارات هما (الاختبارات التصديقية والاختبارات التشخيصية) كالاتي :

4.8.1 اختبارات تصديقية:

هنالك اختبارات تصديقية عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة، الا ان اهمها هي (R-Squared , Adjusted R-Squared , Std. Error, F-test , AIC ، SSR). ونتائج التحليل على النحو الاتية:

جدول(8)

نتائج الاختبارات التصديقية لنموذج المقدرة

R-squared	0.942884
Adjusted R-squared	0.924931
S.E. of regression	2.041918
Sum squared residual	3.209815
Akaike info criterion	3.675506
F-statistic **Prob(F-statistic)**	5.542273 0.010142

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

ومن خلال جدول الرقم (8) يتضح مايلي:

1. ان معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعة للنموذج قيمتها بين (92% الى 94%) وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعة .
2. الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النماذج المقدرة ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج و حسن التقدير
3. قيمة (F) و بدلالة إحصائية (0.010) وهي اقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة،ونلاحظ ان قيمة (Standard Error/ SSR) عموماً قليلة و مقبولة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية من جهه أخرى.
4. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة ، ويعّد من المؤشرات الاحصائية المهمة ، وكلما كانت قيمة اقل كان افضل ، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدرة مقبولة عموماً ، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

4.9 اختبارات تشخيصية:

ضرورة اختبار صلاحية النماذج المقدرة وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا.كذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرارات، هنالك اختبارات تشخيصية كثيرة لفحص قدرة النماذج المستخدمة، الا ان اهمها هي (LM test، VIF، Ramsey RESET test ، Jarque-Bera، Brusech test). ومن خلال مايلي نعرض نتائج التحليل :

الجدول (9)

نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

المشكلات القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمالية	المستوى المقبول	النتيجة
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test Serial Correlation LM	0.4148	اكبر من 0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factor	1-5	يتراوح بين (1-10)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.0921	اكبر من 0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	(Jarque –Bera Test)normality	0.9249	اكبر من 0.05	لاتوجد مشكلة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال الجدول (9) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص ، مشكلة التوزيع التطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

4.10 اختبار استقرار النماذج المستخدمة (Stability Test):

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الأختبارات المناسبة والموثوقة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة CUSUM OF Squares))(رؤوف،2020: ص95) . ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة لكافة الدول عينة البحث بالأتي:

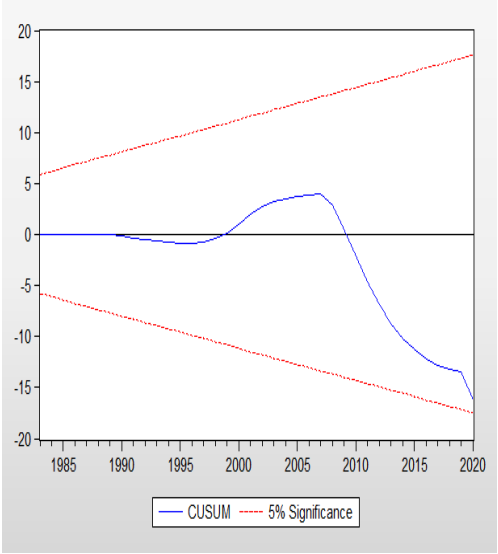

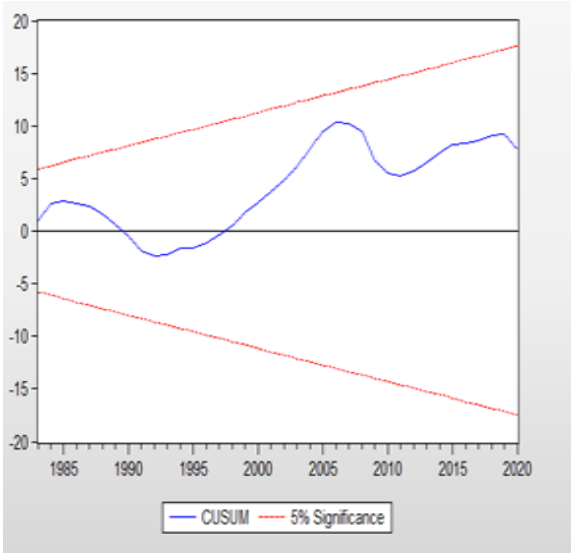

من خلال الاشكال الاعلاه فان النماذج المستخدم مستقر ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية(5%).

5. الاستنتاجات و المقترحات

5.1 الاستنتاجات :

توصلت البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1. اظهرت التحليل النظري و العملي لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و معدلات البطالة اي ان يسهم الانفاق العام في تحفيز النشاط الأقتصادي و في خفض البطالة من خلال تنشيط الطلب الكلي و خلق فرص العمل المباشرة و غير المباشرة. حيث أن تأثير

الانفاق العام على البطالة يعتمد على البنية الأقتصادية ففي الأقتصادات الريعية أو المعتمدة على قطاع الواحد يكون تأثيره محدوداً،بينما في الأقتصادات المتنوعة يظهر أثره بشكل أكبر.

2. ان فعالية الانفاق العام تعتمد على كفاءته و نوعيته،فزيادة الانفاق العام دون تخطيط أو سوء تخصيص لا تؤدي إلى تحسينات حقيقية في مستويات التشغيل، الانفاق غير المنتج يسبب عجزاً مالياً ينعكس سلباً على النمو ة التوظيف مستقبلاً،مما قد يرفع معدلات البطالة على المدى الطويل.

3. ظهرت من خلال تحليل العملي بوجود علاقة بين السعر الصرف في المستوى البطالة من خلال تأثيره التنافسي في الانتاج المحلي ،أذ يؤدي انخفاض في قيمة العملة إلى تحفيز الصادرات و تقليل الواردات ،مما يزيد الطلب على الانتاج المحلي و يرفع التشغيل،و بالتالي يخفض البطالة ،في المقابل أرتفاع سعر الصرف أو عدم استقراره في اضعاف القدرة التنافسية للصناعات المحلية ،و تأجيلا لاستثمار ،و تلقيص التوظيف مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

4. ظهرت من خلال البحث ان حرب الداعش ادت إلى تفاقم معدلات البطالة في العراق نتيجة تدمير البنية التحتية و تعطل الأنشطة الأقتصادية في المحافظات المتضررة، إضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان و فقدانهم لمصادر دخل تسبب الى تحويل الموارد الحكومية نحو الإنفاق العسكري في التراجع الاستثمار العام و الخدمات،مما أطال أثار البطالة و عرقل جهود التعافي الأقتصادي.

5. من خلال الربط بين هذه المتغيرات ،اظهرت علاقة التكاملية و الارتباط بينهما، و اتضحت ان البطالة في العراق ليس ناتجة عن السبب واحد بل هي نتيجة تشابك ظروف الاقتصادية و ظروف الامنية(الحروب) انتجت بيئة غير مستقرة لخلق فرص العمل.

5.2المقترحات :

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الأتي:

1. تطوير سياسة إنفاق موجهة للقطاعات تمتلك قدرة تشغيلية العالية ،ينبغي للحكومة إعادة هيكلية أولويات الانفاق العام بحيث توجه نسبة أكبر نحو القطاعات كثيفة العمل مثل الزراعة ،الإنشاءات،الصناعة التحويلية و الطاقة المتجددة.تعزيز الكفاءة في إدارة الإنفاق الحكومي ،يقترح البحث تطوير أليات رقابية و تقييمية لضمان أن الإنفاق يصل فعلياً إلى المشاريع المنتجة و ليس الى الإنفاق غير الضروري الذي لا يخلق الوظائف.
2. على الحكومة اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار مدار في السعر الصرف ،بحيث يحافظ البنك المركزي على المستوى متعدل للدينار العراقي امام الدولار بما يدعم القدرة النتاجية للقطاع الخاص و يحفز خلق فرص العمل.
3. تسريع برامج إعادة الأعمار و البنية التحتية في مناطق ادت فيها الحرب الداعش و تدمرت و تشيجع القطاع الخاص على الأستثمار في المناطق المحررة و تسهيل الإجراءات و إعادة دمج النازحين و العاطلين في النشاط الأقتصادي عبر برامج إعادة التوطين و استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين على العمل.
4. رصد و قياس معدلات البطالة تطوير قاعدة بيانات وطنية لمتابعة معدلات البطالة و تحليل أسبابها و تقييم اثر السياسات وبرامج بشكل دوري لضمان فعاليتها.
5. توصي البحث باعتماد سياية تنمية اقتصادية متكاملة تعتمد على دعم القطاعات الانتاجية و توسيع و تمويل المشاريع الضعيرة ،الى جانب الاستثمار في التدريب المهني و تحسين بيئة الأعمال بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة و خفض معدلا البطالة بشكل المستدام.

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

المصادر و المراجع

اولاً: الرسائل و الاطاريح الجامعية:

1. ابو نصر،محمد الزكي(2011)، البطالة و التخطيط الاجتماعي ،اطروحة دكتوراه،جامعة الاسكندرية،مصر.
2. بوكحلي،محمد كنز(2024)،دور الانفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر،رسالة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة 8 ماي1945 القالمة،الجزائر.
3. جودي و كسري، بوعمرة ،مسعود(2021)،الاليات الحديثة لتشريد النفقات العامة دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر.
4. الجنابي،طاهر (2008) ،علم المالية العامة و التشريع المالية،اطروحة دكتوراه ، مكتبة العاتك لصناعة الكتاب،قاهرة،مصر .
5. دليلة،ضالع(2018)،دور النفاق العام في تحقيق التنمية الأقتصادية للدول المصدرة للنفط، اطروحة الدكتوراه،كلية العلوم الأقتصادية نالتجارية و علوم تيسير،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر.
6. رؤوف،سازان امير (2022): تحليل وقياس اثر الطلب السياحي والاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2007 – 2020)، اطروحة دكتورا ،كلية الأدارة و الأقتصاد ،الجامعة السليمانية.
7. صالح،هاوزين ابوبكر(2021): قياس و تحليل أثر الإنفاق السياحي في النمو الاقتصادي في دول مختارة للمدة (1990 – 2019)، رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية.
8. عبد الفتاح،فاطمة نسم احمد(2015)،البطالة في المصر اسباب و النتائج و طرق العلاج ،رسالة الماجستر ،جامعة المنصورة ،مصر.
9. عبدالله،چريان هادى (2022)،قياس و تحليل أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة (العراق و مصر و الولايات المتحدة الأمريكية) خلال المدة(1980-2020)،رسالة ماجستير ،كلية الادارة و الأقتصاد،جامعة السليمانية.
10. العفيفي،سامر سمير(2011)،تحليل الأجتماعي لظاهرة البطالة في المحافظة الدلهقية،رسالة الماجستر ،جامعة المنصورة ،مصر.

ثانياً: المجلات العلمية:

1. أحمد ،يونس علي وفرج، ماردين محسوم(2020): قياس تأثير الاستثمارالخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردسان للمدة (2006 – 2016): دراسة قياسية تحليلية ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، جامعة نوروز ، المجلد(9)، العدد(4).
2. احمد (2020)،تكاليف الاقتصادية للحوادث المرورية في محافظة السليمانية وتأثيرها في الناتج المحلي الأجمالي في الأقليم كوردستان العراق للمدة(2003-2030)،المجلة الأكادمية لجامعة النوروز،المجلد(10)،العدد(1).
3. وعلام،مولاي(2022)،أثر النفاق الحكومي و النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة،مجلد(6)،العدد(2).
4. .بهلول،سمارة شعبان حسن(2021) ،اسباب مشاكل البطالة في المجتمع،المجلة علمية لكلية الاداب،مجلد (10)،العدد(1).
5. الجناحي،رائد جواد كاظم(2021)،البطالة في العراق الاسباب و أثار و معالجات،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية.مجلد(15) ،العدد(29).
6. الخواجة،محمد ياسر(2011)،البطالة و الرؤية الاجتماعية،مجلة العربية للنشر،عدد32.
7. الراوي،احمد عمر (2010)،البطالة في العراق الواقع و تحديات المعالجة،مجلة العراق للعلوم الأقتصادية،مجلد (8)،العدد(26).
8. الزبيدي،فالح نغميش مطر(2009)،البطالة و التنمية البشرية في العراق(الاسباب و انعكاسات للمدة (1990-2006)،مجلة العراقية للعلوم الأقتصادية،كلية الادارة الأقتصاد ،جامعة المستنصرية،المجلد 9،عدد(12).

9. السعدوني،احمد هادي عبد الواحد(2020)،دور النفقات العامة في التوزيع،مجلة الجامعة البابل للعلوم الإنسانية ،مجلد 28 ،العدد 6.
10. المعموري،محارب خلف كنج(2023)، مساهمة الصناعات الصغيرة في التخفيف من المعدلات البطالة في العراق ،مجلة علوم الأساسية،مجلد(20)،العدد(14).
11. العيش و بوشنه،احمد، العبد الصمد(2021)،أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية،المجلة الافقتصاد الدولي و العولمة،المجلد (4)،العدد(01).
12. عبد القادر وطارق،خليل ،رقاب(2016)اثر السياسة النفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-20159)،مجلة حقوق العلوم الانسانية،المجلد(10)،العدد(32).
13. قاشي،يوسف و بن السنة،ناصر(2019)،أدوار الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التحفيز العمومي. ، مجلة الدراسات القانونية، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحيى فارس المدنية، الجزائر .
14. المشهداني،عبدالرحيم نجم(2006)،ظاهرة البطالة في العراق و حلول المقترحة،مجلة العراقية للعلوم الأقتصادية،كلية الادارة الأقتصاد ،جامعة المستنصرية،المجلد 3،عدد(11).
15. نجا،علي عبد الوهاب(2015)،مشكلة البطالة واثر برامج الصلاح الاقتصادي،مجلة علمية لكلية الأداب،مجلد6،العدد(2).

3. Sources and references:

1. Alexiou, C. (2009). Government spending and economic growth: Econometric evidence from the South Eastern Europe (SEE). Journal of Economic and social research, 11(1), 1.
2. Knotek II, E. S. (2007). How useful is Okun's law?. Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City, 92(4), 73.
3. Levine, L. (2012). Economic growth and the unemployment rate.
4. Rate, L. F. P. (2013). Unemployment rate. Transportation, 48, 49.
5. Yasin, M. (2011). Public spending and economic growth: empirical investigation of Sub-Saharan Africa. Southwestern Economic Review, 30, 59-68.
6. Olaoye, O. O., Okorie, U. U., Eluwole, O. O., & Fawwad, M. B. (2021). Government spending shocks and economic growth: additional evidence from cyclical behavior of fiscal policy. Journal of Economic and Administrative Sciences, 37(4), 419-437.
7. Utouh, H. M., & Kitole, F. A. (2024). Forecasting effects of foreign direct investment on industrialization towards realization of the Tanzania development vision 2025. Cogent Economics & Finance, 12(1), 2376947.

المواقع الالكترونية:

1. https://databank.worldbank.org , 2024
2. https://www.gapminder.org/data,2024

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [1], **Year:** [2], **DOI:** [10.17656/jzsb.12295]
- **Submission Date:** [11/01/2026], **Revised Date:** [11/01/2026], **Accepted Date:** [09/03/2026], **Published Date:** [31/03/2026]

unemployment. Therefore, countries and governments should reconsider the issue of public spending in terms of its causes, allocation methods, and its connection to strategic investment projects, which can be a suitable tool for reducing unemployment rates.

Keywords: Public spending, unemployment rates, exchange rate.

پوختە

بێکاری کێشەیەکی ئابووری و کۆمەڵایەتی بەربڵاوە کە زۆرێک لە وڵاتان ڕووبەڕووی دەبنەوە و بە بەکارهێنانی ئامرازە ئابوورییە جۆراوجۆرەکان هەوڵی چارەسەرکردنی دەدەن. خەرجییە گشتیەکان یەکێکە لەو ئامرازانە کە هەندێک وڵات و حکومەتەکان پەنایان بۆ دەبەن بۆ ئەوەی ڕێژەی بێکاری کەم بکەنەوە، ئەمەش بەهۆی کۆمەڵێک هۆکاری ئابووری و دارایی و کۆمەڵایەتییەوە. بەڵام ئەم ڕێبازە دەتوانێت دەرئەنجامە ئابووری و دارایی و کۆمەڵایەتییەکان بەرهەم بهێنێت. ئەم توێژینەوەیە ئامانجی پێوانەکردن و شیکردنەوەی کاریگەری خەرجییە گشتیەکانە لەسەر ڕێژەی بێکاری لە عێراق لە ماوەی ساڵانی ٢٠٠٤-٢٠٢٤. میتودۆلۆژیای وەسفکەر بەکاردەهێنێت بە بەکارهێنانی خشتەکان، ڕێژەی سەدی و داتا پەیوەندیدارەکان، جگە لە بەکارهێنانی شێوازی ستانداردی مۆدێلی ARDL لە ڕێگەی شیکاری داتاکانی زنجیرە کاتییەکان. توێژینەوەکە بەو ئەنجامە دەگا کە کاریگەری ئەرێنی خەرجییە گشتیەکان لەسەر ڕێژەی بێکاری هەیە، هەروەها کاریگەری ئەرێنی هەڵاوسانی نرخی ئاڵوگۆڕ و وەبەرهێنان لەسەر بێکاری هەیە. هەروەها کاریگەری نەرێنی شەڕی داعش و بێکاری دەدۆزێتەوە. بۆیە پێویستە وڵاتان و حکومەتەکان پرسی خەرجییە گشتیەکان لەڕووی هۆکارەکانی و شێوازی تەرخانکردن و پەیوەستبوونی بە پڕۆژە ستراتیژییەکانی وەبەرهێنانەوە بچنەوە، کە دەتوانێت ئامرازێکی گونجاو بێت بۆ کەمکردنەوەی ڕێژەی بێکاری.

وشەی سەرەکی: خەرجییە گشتیەکان، ڕێژەی بێکاری، نرخی ئاڵوگۆڕ.

Abstract

Unemployment is a widespread economic and social problem that many countries face, and they attempt to address it using various economic tools. Public spending is one such tool that some countries and governments resort to in order to reduce unemployment rates, due to a range of economic, financial, and social factors. This approach can, however, produce economic, financial, and social consequences. This research aims to measure and analyze the impact of public spending on unemployment rates in Iraq during the period 2004-2024. It employs a descriptive methodology using tables, percentages, and related data, in addition to using the standard method of the ARDL model through time series data analysis. The research concludes that there are positive effects of public spending on unemployment rates, as well as positive effects of exchange rate fluctuations and investment on unemployment. It also finds negative effects of the ISIS war and